واشنطن تغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية.. والأخيرة تدين القرار

أعلنت الإدارة الأميركية أمس الإثنين إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، حسبما ذكرت وكالة رويترز.
ونقلت الوكالة عن مسودة خطاب مستشار الأمن القومي جون بولتون أن واشنطن ستبرر قرارها بالقلق من المحاولات الفلسطينية الرامية إلى رفع الجرائم الإسرائيلية إلى المحكمة الجنائية الدولية.
في المقابل، رأت منظمة التحرير الفلسطينية أن قرار إغلاق مكتب المنظمة «نفاق أميركي ولن يثنينا عن إسقاط صفقة القرن».
وقال أحمد التميمي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في المنظمة إن هذا القرار هو «نفاق أميركي وانحياز صارخ لحكومة الاحتلال الإسرائيلية اليمينية المتطرفة».
واعتبر التميمي أن هذا القرار يأتي استمراراً لسياسات إدارة ترامب المعادية للشعب الفلسطيني وحقوقه والتي بدأت بإعلان هذه الإدارة عن نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس والاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، مروراً بقرار وقف تمويل وكالة الغوث الأونروا ومؤخراً وقف تمويل المستشفيات الفلسطينية في القدس.
كما أكد أن هذا القرار لن يثني القيادة الفلسطينية عن مساعيها في التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية لمعاقبة «إسرائيل» على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني وسياساتها المستمرة والدائمة بانتهاك القانون الدولي الإنساني.
بدوره أكد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات أن قرار الإدارة الأميركية إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن لن يثني الشعب الفلسطيني عن مواصلة نضاله ومساره في المحكمة الجنائية الدولية ضد جرائم الاحتلال الإسرائيلي.
وأوضح عريقات في بيان أمس نقلته وكالة «وفا» الفلسطينية لقد تم إعلامنا رسمياً بأن الإدارة الأميركية ستقوم بإغلاق مكتب المنظمة عقابا على مواصلة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ضد جرائم الحرب الإسرائيلية وأنها ستقوم بإنزال علم فلسطين في واشنطن ما يعني أكثر من صفعة جديدة ضد السلام والعدالة.. ليس ذلك فحسب بل تقوم الإدارة الأميركية بابتزاز المحكمة الجنائية الدولية وتهدد مثل هذا المنبر القانوني الذي يعمل من أجل تحقيق العدالة الدولية.
وأشار عريقات إلى أن الشعب الفلسطيني لن يستسلم للتهديدات الأميركية وسيواصل نضاله المشروع من أجل الحرية والاستقلال ومساره القانوني والسياسي وخاصة في المحكمة الجنائية الدولية داعياً إياها للإسراع في فتح تحقيق فوري في جرائم الاحتلال الإسرائيلي.
وكانت إدارة ترامب هددت العام الماضي بأنها ستغلق مكتب منظمة التحرير في واشنطن بعد إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس نيته التوجه للجنائية الدولية وغيرها من الهيئات الدولية لمحاكمة مسؤولي الاحتلال الإسرائيلي على جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني.
من جهة ثانية اقتحم عشرات المستوطنين الإسرائيليين أمس المسجد الأقصى المبارك تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي.
وذكرت وكالة «معا» الفلسطينية أن عشرات المستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى من باب المغاربة عبر مجموعات متتالية ونفذوا جولات استفزازية تحت حماية قوات الاحتلال.

وكالات

احتجاج في خان يونس ضد قطع المساعدات الأميركية لـ «أونروا» (رويترز)

إلغاء حق العودة قرصنة دولية

د. يوسف جاد الحق

يبدو واضحاً الآن أن الإدارة الأميركية التي جيء بها إلى البيت الأبيض هي الإدارة الصهيونية اليهودية العالمية ذاتها، وليس رئيسها دونالد ترامب وأعوانه جون بولتون ومارك بومبيو وجو ماتيس، سوى أدوات طيّعة، في أيدي من ذكرنا من الصهاينة، الذين يمثلهم في فلسطيننا المحتلة بنيامين نتنياهو وأعوانه أمثال أفيغدور ليبرمان النادل السابق في ملاهي ليتوانيا.
التناغم والتماهي يبلغ حدّ التطابق في الرؤية والممارسة بين من هم هناك في واشنطن ومن هم هنا في تل أبيب. صحيح أن الإدارات الأميركية السابقة لم تقصر بدورها في دعم إسرائيل وتأييدها على كل صعيد، بما في ذلك ممارساتها الإجرامية في حق شعبنا، إلا أنه كانت هنالك حدود وخطوط تفصل ما بين الإدارتين على نحو أو آخر، بحيث لا تضيع المعالم المحددة أمام المجتمع الدولي. لهذا الجانب كدولة عن ذاك كدولة..!
ترى ما الذي يعرفه ترامب عن الـ«أونروا» لكي يتنطع لمواجهتها ومهاجمتها والتنديد بها، والعمل على إلغائها تحقيقاً لهدف إسرائيلي محض، لولا أن أفّاقاً مثل نتنياهو وجّهه إلى هذا الموقف المزري في انحيازه. غير أن الغريب في الأمر هو أن المسوغات التي يسوقونها ويسوقونها من أعجب ما عرفه البشر من الجرأة على الكذب المكشوف، والمنطق الأخرق المتناقض إزاء الموضوع الواحد في اللحظة ذاتها.
يفسر نتنياهو مفهوم اللجوء على أنه يعني من ولد في فلسطين وغادرها عام ١٩٤٨، أما الأبناء والأحفاد الذين ولدوا خارجها لا ينطبق عليهم مفهوم اللجوء، ومن ثم لا يحق لهم المطالبة بعودة إلى فلسطين..! هل سأل أحد الفيلسوف نتنياهو كيف إذن يحق لشخص، لمجرد كونه يهودياً، في أي مكان في الأرض، يحمل أي جنسية لم يعرف فلسطين ولم يولد هو ولا عشرة أجداد له أو عشرين قبل ألفي سنة يزعمون أن اليهود كانوا فيها بفلسطين، يحق له «العودة» إليها، تحت عنوان معروف عندهم هو «العائدون الجدد»! ليقيم في فلسطين ويحمل صفة المواطنة، وجنسية المغتصب الإسرائيلي بقية حياته، ومن ثم حياة أبنائه وأحفاده إلى ما شاء الله؟!
هذا المنطق الفظ المغالط المستهتر بالعقول والمفضوح، يسمعه العالم، ولكنه للأسف لا يحرك ساكناً، ولو على صعيد الحوار أو النقاش الديالكتيكي المنطقي، على الأقل، ولا نطالبه بأن يعلن الحرب على قائله!
حالة الفلسطيني هذه فريدة في نوعها على مدى التاريخ البشري كله، لم يحدث قط أن منع كائن بشري من العودة إلى موطنه بموجب تشريعات باطلة تفرضها قوة غاشمة، ويصمت عالم النفاق، أو عالم الخنوع، أو عالم المتاجرة بالشعوب، ما دام الجاني إسرائيلياً والمجني عليه عربياً فلسطينياً!
في زيارته السعيدة الأخيرة إلى الكيان نفسه، أطل جون بولتون بوجهه البغيض، على الشاشات الفضائية عندهم، وإلى جانبه، صاحب الأمر والنهي عليه، نتنياهو ليملي عليه أقواله وتصريحاته وتأميناته، أي قوله آمين، لكل كلمة ينطقها.
لقد بدا الاثنان وكأنهما يملكان زمام الأمور في الشأن العالمي برمته، فـ«أونروا» سيئة، ومنحازة للفلسطينيين، ملفقة، تغالط في أعداد اللاجئين، تقول إنهم خمسة ملايين وهم ليسوا أكثر من خمسمئة ألف! ويستخلص الرجلان من هذا كله فرماناً بأن لا حق لأبناء الخمسمئة ألف هؤلاء في العودة إلى فلسطين، ويغادر بولتون قدسنا مزهواً بالإنجاز الذي سخّر له عمره، خدمة لبني قومه الصهاينة.
لم يقصر ترامب كذلك في دعمه لحليفه وصفيّه نتنياهو بل إنه زايد عليه فذهب إلى إلغاء حصة أميركا في تمويل «أونروا» وإلى إنكار حق العودة لأبناء اللاجئين الفلسطينيين، لأن صفة اللجوء لا تنطبق عليهم حسب منطقهم، منكراً، السيد ترامب، قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن وفي مقدمتها القرار ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٨ الذي نص على حق عودة الفلسطينيين إلى فلسطين. ليضيف إلى بني صهيون مكرمة جديدة، بعد مكرمته في نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وتبرعه بإعلانها عاصمة إسرائيل الأبدية، لكأن القدس كانت ملكاً للسيد ترامب ولأجداده الأولين من قبل!
ولكي يدلل الرجل على ولائه المطلق لرفاقه الصهاينة، وللمهمة التي جيء به من أجلها إلى البيت الأبيض ووفائه للحرب التي يشنها على كل ما هو فلسطيني، في هوس غريب واستهتار عجيب يلغي في السادس من الشهر الجاري مبلغ خمسة وعشرين مليون دولار معونة أميركية سابقة للمستشفيات الفلسطينية، حتى المستشفيات لم تسلم من لا إنسانية دعاة حقوق الإنسان الكذبة!
هو مبلغ زهيد في الحسابات الأميركية لا يكاد يستحق الذكر، لكن دلالته ورمزيته كبيرة، والمستر ترامب لا يريد أن يدع فرصة مهما صغر أو كبر شأنها تفوته لكي يضمن بقاءه حيث هو، وربما يحلم في رئاسة ثانية يوفرونها له مستقبلاً.
نقول لزمرة الأفّاقين هؤلاء، الذين يتصرفون على هواهم فيما لا يملكون، على حساب شعبنا الفلسطيني وشرفاء أمتنا العربية، من دون أن يأخذوا في حساباتهم عواقب أفاعيلهم المنكرة: إن الفلسطينيين، وإخوة لهم في المواجهة، قادمون، وفي يوم أقرب مما يتصورون. يومئذ لن يظهر ترامب أو بولتون أو ليبرمان على فضائياتهم بغطرساتهم المعهودة، ذلك أن كيانهم نفسه لن يكون له وجود.

اتفاق على وقف إطلاق النار في العاصمة الليبية برعاية الأمم المتحدة

تحدثت وسائل إعلام ليبية عن انتهاء الهجوم الذي تحصن خلاله المسلحون داخل مبنى المؤسسة الوطنية حيث عزّزت السلطات إجراءاتها الأمنية في محيطه.
وأعلنت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا توصل الأطراف المتصارعة في طرابلس إلى اتفاق على تجميد حركة القوات واستحداث آلية مراقبة وتحقيق لتثبيت وقف إطلاق النار.
ورعى الاتفاق المبعوث الأمميّ إلى ليبيا غسان سلامة، وفي تغريدة على «تويتر» أشارت البعثة إلى وضع خطط لانسحاب التشكيلات المسلحة من المواقع السيادية والمنشآت الحيوية واستبدالها بقوات نظامية.
وقال سلامة خلال الاجتماع «نحن أمام مفترق طرق، علينا أن نقوم بتصحيح الأوضاع من خلال التفاهم بيننا بدلاً من التعارك وسفك الدماء وتدمير العاصمة، فلنترك للعسكريين وقتاً للتفاهم على كيفية فض النزاع والفصل ووضع آلية لمراقبة وقف إطلاق النار».
وأعلن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ٢ أيلول حالة الطوارئ في العاصمة طرابلس وضواحيها، التي شهدت اشتباكات عنيفة بين المجموعات المسلحة.
وأفاد مصدر في المؤسسة الوطنية للنفط في العاصمة الليبية طرابلس بسقوط عدد من الضحايا في هجوم مسلّح على مبنى المؤسسة الوطنية للنفط صباح أمس الإثنين.
أمنياً، تحدثت وسائل إعلام ليبية عن انتهاء الهجوم الذي تحصن خلاله المسلحون داخل مبنى المؤسسة الوطنية حيث عزّزت السلطات إجراءاتها الأمنية في محيطه.

وكالات

العبادي يرفض من البصرة الاعتداءات على البعثات الدبلوماسية

المرجعية الدينية تعلن عدم تأييدها تولّي رئاسة الوزراء العراقية لمن كان في السلطة

حيدر العبادي يلتقي مع مسؤولين محليين في البصرة أمس (أ ف ب)

قال مصدر مقرّب من المرجعية الدينية في العراق السيد علي السيستاني: «إننا لا نؤيد من كان في السلطة في السنوات السابقة لموقع رئاسة الوزراء».
ونفت مصادر عراقية موثوقة أمس الاثنين ما ذكره صباح الساعدي القيادي في «سائرون» عن موقف المرجعية الدينية ورفضه لأسماء شخصيات لتولي منصب رئيس الوزراء، مشيراً إلى أن هذا الأمر «ليس صحيحاً».
وأكدت المصادر أن «المرجعية لم ترفض ولم تعط رأيها في أسماء مرشحة بذاتها ولاسيما العامري والفياض وطارق نجم».
وكان الساعدي المنضوي بتحالف «الإعمار والإصلاح» قد كشف ورود إبلاغ وصفه بالرسمي من المرجع الديني برفض تولي ٥ أسماء لرئاسة الحكومة العراقية الجديدة بينهم الرئيس الحالي حيدر العبادي.
وقال الساعدي في تصريح لوكالة «أنباء الإعلام العراقي واع» إن المرجع السيستاني أبلغ المفاوض الإيراني في اجتماع بالنجف أن لا حظوظ لتولي رئاسة الحكومة كلاً من حيدر العبادي، نوري المالكي، هادي العامري، فالح الفياض، وطارق نجم.
وأضاف: «نحن لدينا مرشحون لرئاسة الحكومة والعبادي ليس من ضمنهم، وأن ائتلاف سائرون لا يدعم العبادي لولاية ثانية».
وسبق أن دعا المرجع السيستاني إلى ضرورة اختيار رئيس حكومة مقبل يتسم بالقوة والحزم، وتشكيل حكومة مغايرة عن سابقاتها.
كما طالب تحالفا «سائرون» و«الفتح» السبت باستقالة العبادي، في أعقاب جلسة استثنائية للبرلمان لمناقشة أزمة الاحتجاجات القائمة في البصرة.
وكان المتحدث باسم حركة النجباء هاشم الموسوي قال الأحد: إن رئيس الوزراء يتعمد إخفاء عدد الجنود الأميركيين وأماكن وجودهم في العراق، على حين قال القيادي في تحالف النصر عدنان الزرفي: إن حل الحشد الشعبي ليس مطروحاً وأنه لا يوجد أي كلام عن حكومة طوارئ.
من جهته، شدد رئيس البرلمان العراقي السابق محمود المشهداني على أهمية وجود جميع السنة والشيعة والكرد لتشكيل الحكومة العراقية، وأكد ضرورة «عدم استعداء العراق لأحد من جيرانه لأنه سيكون الخاسر الأكبر في حال حصول ذلك».
يشار إلى أن الحياة كانت قد عادت إلى طبيعتها في شوارع مدينة البصرة بعد موجة التظاهرات والمواجهات مع القوى الأمنية.
كما وصل رئيس الوزراء المنتهية ولايته حيدر العبادي إلى محافظة البصرة على رأس وفد وزاريّ، وذلك بعد عودة الهدوء الحذر إلى مناطق البصرة بعد قرار المتظاهرين إنهاء احتجاجاتهم اعتراضاً على انحراف مسارها ووقوع خسائر بشرية ومادية بغية عزل الجهات المشبوهة التي تحاول استغلال الاحتجاجات.
وشدد العبادي على أن الاعتداءات على القنصليات والبعثات الدبلوماسية أمر مرفوض، وأكد أثناء مؤتمر صحفي عقده أمس، أن زيارته إلى المحافظة الجنوبية على رأس وفد وزاري تهدف إلى تنفيذ قرارات الحكومة، قائلاً إنه لا يمكن تقديم الخدمات الاجتماعية في المحافظة من دون استعادة الظروف الأمنية المطلوبة.
بدوره كان إحسان الشمري المستشار السياسي للعبادي قد أكد في وقت سابق أمس أن زيارة العبادي لمحافظة البصرة جاءت للإشراف على المشاريع التي أطلقت لخدمة المحافظة.
وقال الشمري: إن «العبادي اصطحب معه الفريق الوزاري الذي يمتلك صلاحيات صرف الأموال بشكل مباشر»، مبيناً أن: «رئيس الحكومة سيشرف بنفسه على المشاريع التي خصصت وأطلقت لمحافظة البصرة».
ونظمت التظاهرات في البصرة احتجاجاً على انهيار البنى التحتية، ما ترك السكان من دون طاقة كهربائية ومياه نظيفة صالحة للشرب، في حرارة صيف ٥٠ درجة فوق الصفر.

(روسيا اليوم– الميادين)

اجتماع لرؤساء أركان دول الخليج يبحث «رص الصفوف»

بحث رؤساء أركان دول مجلس التعاون الخليجي الستة، المجتمعون في الكويت، تفعيل القيادة العسكرية الموحدة، وإمكانية إنشاء الأكاديمية الخليجية للدراسات الإستراتيجية والأمنية.
وقال رئيس الأركان العامة للجيش الكويتي محمد خالد الخضر أمس بحسب صحيفة «القبس» الكويتية: «من أهم محاور اجتماعنا هو تفعيل القيادة العسكرية الموحدة، والتي أتت ثمرة نجاحات القيادات العسكرية المتعاقبة في جميع الدول الأعضاء لتعزيز أوجه التعاون المشترك، ونأمل أن تكون هذه القيادة نقلة نوعية في التعاون العسكري المشترك لمواجهة أي تحديات حالية أو مستقبلية تهدد منظومتنا الخليجية».
وأضاف: «كما نتطلع إلى تطوير التبادل المعرفي الأكاديمي بين جميع الأطراف، خلال المرحلة المقبلة، والتي تبلورت من خلالها فكرة إنشاء الأكاديمية الخليجية للدراسات الإستراتيجية والأمنية، وصولاً إلى التكامل بين الدول الأعضاء».
وأوضح: «ما تمر به المنطقة من تحديات وأحداث متسارعة، يحتم علينا الحفاظ على الروابط الخليجية وتوثيقها، والتعاون ورص الصفوف، وتضافر الجهود من أجل ديمومة هذا الكيان وتطويره، والنأي عما يعكر الوحدة الخليجية».
ويعتبر هذا الاجتماع الأول لرؤساء أركان دول المجلس، منذ اندلاع الأزمة الخليجية، في حزيران ٢٠١٧، بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والبحرين ومصر، من جهة أخرى، بدعوى دعم الدوحة للإرهاب، وهو ما نفته قطر.

روسيا ليوم – وكالات

أحد شرعيي «النصرة» يواجه الإعدام في السعودية!

وكالات

انقلب النظام السعودي على «الشرعيين» الذين دفعهم خلال الأزمة السورية للتشجيع على «الجهاد» في سورية وتقديم الفتاوى لـ«الجهاديين» وخاصة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، حيث وجه هذا النظام تهمة الإعدام لأحد الدعاة السوريين المقيمين لديه.
وخلال سنوات الحرب انبرى عدد ممن يطلقون على أنفسهم «شرعيين» لتقديم الإفتاءات الدينية لـ«النصرة» أو الدفاع عنها، وعلى رأسهم الشرعي العام للتنظيم السعودي الجنسية عبد الله المحيسني الذي تسلل إلى سورية وبات يقود التنظيم من الداخل.
ووفق موقع «رأي اليوم» الإلكتروني نظرت المحكمة الجزائية المختصة السعودية في قضية الشيخ السوري محمد بن صالح المنجد، المقيم في المملكة.
ونقل الموقع عن مصادر سعودية أن النيابة العامة السعودية، طالبت بعقوبة الإعدام تعزيراً للمنجد» لدعمه تنظيم «الإخوان المسلمين»، والتواصل مع الميليشيات المسلحة في سورية والعراق.
وذكر ممثل النيابة العامة، أن المتهم الذي حضر جلسة سماع تلاوة اللائحة على كرسي متحرك، تواصل هاتفياً، مع الإرهابيين في «جبهة النصرة»، وقدم الإفتاء الشرعي لهم، كما اتهم بالتحريض على القتال في سورية، ووصف ذلك بأنه العودة لـ«الخلافة الإسلامية»، وذلك عبر برنامج أسبوعي في قناة فضائية، كما ذكر ممثل النيابة بأن المتهم قدم الدعم المالي لأشخاص مشبوهين بواسطة أحد أقاربه.
وقال مؤيدون للمنجد على منصات التواصل الاجتماعي وفق الموقع الأردني: إن التهمة الأساسية لمنجد هو أنه من ضمن مجموعة من مشايخ المملكة عرفوا بالوقوف ضد حصار قطر، وكان من أبرز المحرضين على القتال في سورية وواحد من عدد كبير من الدعاة فتحت لهم الفضائيات السعودية البث لإطلاق الفتاوى لـ«الجهاد» في سورية.
وشنت السلطات السعودية مؤخراً حملة اعتقالات ضد رجال دين وعلم «بسبب رفضهم مهاجمة قطر».
وكانت السلطات السعودية بدأت بمحاكمة الدعاة الموقوفين لديها، وبينهم سلمان العودة وعلي العمري وعوض القرني، الثلاثاء الماضي، مطالبة بإعدام الداعية العودة، بحسب تقارير صحفية سعودية.
ويواجه الداعية العودة ٣٧ تهمة لها علاقة بـ«الإرهاب»، كونه يشغل منصب مساعد أمين «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» الذي تصنفه السعودية على أنه منظمة «إرهابية»، وذلك عقب أزمتها مع قطر.
وبحسب مراقبين فإن التوجه السعودي الجديد ضد «الإخوان» قد يصل إلى الاقتصاص من الأدوات السابقة التي نفذت توجيهات بني سعود في سورية قبل أن تنقلب هذه الأدوات على مشغلها.

بدأت تصنيع أجهزة طرد مركزي حديثة

طهران تهدد بالرد عشرة أضعاف على أي عدوان

أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي شمخاني، أن بلاده سترد على أي عمل عدواني في أي مجال كان بقوة عشرة أضعاف.
وقال شمخاني في تصريح أدلى به خلال اجتماعه أمس مع كبار مديري صناعة السيارات والشركات الرئيسية لتصنيع قطع الغيار: إن زمن «اضرب واهرب قد ولى على الصعيد الدولي».
وشدد شمخاني على «ضرورة اعتماد إستراتيجية تؤدي بأميركا إلى الخيبة واليأس، جراء نكثها العهد وفرضها عقوبات غير مشروعة على الشعب الإيراني».
وأوضح أن القطاعات السياسية والدفاعية والاجتماعية والاقتصادية للبلد، ووفقاً لهذه الإستراتيجية، ينبغي أن تعمل على ارتقاء قدراتها المحتملة والفعلية.
وأشار شمخاني إلى أن الرد الصاروخي الأخير على مجموعة إرهابية في إقليم كردستان العراق تعمل على زعزعة الأمن داخل البلاد، هو النهج الذي سيعتمد للرد على أي تهديد.
كما أكد أن إيران ستفشل إجراءات الحظر الأميركي عليها من خلال تفعيل القدرات المحلية والاعتماد على السبل الإقليمية والدولية.
وقال أمين المجلس الأعلى للأمن القومي: إن الهدف من فرض العقوبات الأميركية، هو التضييق على طاقات الشعب الإيراني.
وأشار شمخاني إلى ضرورة تفعيل القدرات الداخلية لمواجهة العقوبات على قطاع صناعة السيارات وغير ذلك من قطاعات الصناعة التي استهدفتها العقوبات الأميركية لافتاً إلى أن الغرب يستخدم شعار حقوق الإنسان للضغط على الشعب الإيراني.
ونقلت وسائل إعلام إيرانية يوم الأحد عن الحرس الثوري الإيراني قوله: إنه أطلق سبعة صواريخ في هجوم على منشقين أكراد إيرانيين يتمركزون في العراق ما أسفر عن مقتل ١١ شخصاً على الأقل.
من جهة أخرى أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن نائب وزير الخارجية سيرغي ريابكوف أجرى أمس في طهران مشاورات مع مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية عباس عراقجي حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.
وأفادت الخارجية الروسية في بيان بأن «الجانبين أوليا اهتماماً بقضايا التعاون بين روسيا وإيران من أجل الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني حيث تم التأكيد من الجانب الروسي الالتزام بالخطة وخصوصاً أن إيران تفي بدقة بالتزاماتها بموجب الاتفاق».
وأوضح البيان أنه جرى خلال المباحثات التركيز أيضاً على المضي قدماً في تعزيز العلاقات الثنائية بما في ذلك المجال التجاري والاقتصادي لافتاً إلى أن الجانبين اتفقا على مواصلة التنسيق المكثف بينهما لضمان حماية التجارة الثنائية من تأثير العقوبات الأميركية غير القانونية العابرة لحدودهما الإقليمية.
إلى ذلك أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي عن تجهيز وتدشين صالة متطورة لتصنيع أجهزة طرد مركزي حديثة للمفاعلات النووية.
وقال صالحي في تصريح لصحيفة إيران: «إن مفاعل طهران اليوم ليس كما كان عليه قبل عامين وقد تم تحديثه تماماً وأبرمنا عقداً كبيراً مع دولة أوروبية لتطويره».
وعن تنفيذ البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي من إيران أوضح صالحي أنه «لو انتهى الاتفاق النووي فمن المحتمل ألا ننفذ البروتوكول الإضافي» مشيراً إلى أن القرار بهذا الصدد تم اتخاذه من لجنة الإشراف على الاتفاق النووي وكبار مسؤولي الدولة.
وكانت إيران وقعت في كانون الأول من عام ٢٠٠٣ في فيينا على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي التي تسمح بعمليات تفتيش لمنشآتها النووية.
وتوترت علاقات إيران بالولايات المتحدة مجدداً منذ انسحبت واشنطن من الاتفاق النووي الدولي مع طهران وأعادت فرض العقوبات عليها وسط تحذيرات من إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأنها ستمارس «أقصى قدر من الضغوط» على إيران.

وكالات

قطر تزود الصين بالغاز لمدة ٢٢ عاماً

أبرمت شركة «قطر غاز» اتفاقية طويلة الأمد مع شركة «بتروتشاينا» الصينية لتزويد الصين بنحو ٣,٤ ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً لمدة ٢٢ عاماً.
وقالت الشركة في بيان، أمس الاثنين: «بموجب هذه الاتفاقية التي تمتد حتى عام ٢٠٤٠، ستقوم «قطر غاز» بتزويد محطات استقبال مختلفة عبر الصين بالغاز الطبيعي المسال، من مشروع قطر غاز ٢، وهو مشروع مشترك بين الشركات «قطر للبترول» و«إكسون موبيل» و«توتال». وسيتم تسليم أول شحنة إلى جمهورية الصين الشعبية خلال هذا الشهر».
وأضافت: «تتيح هذه الاتفاقية المرونة في تسليم الغاز الطبيعي المسال إلى مختلف محطات الاستقبال عبر الصين، بما في ذلك محطات استقبال الغاز الطبيعي المسال التالية وذلك من خلال استخدام أسطول قطر غاز المكون من ٧٠ ناقلة».
وتحتاج الصين إلى الغاز في ظل سعيها لاستبدال الفحم ليحل محله الغاز الطبيعي الأنظف، وهي وسيلة للحد من التلوث البيئي.

(روسيا اليوم– رويترز)